

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الغزو الروسي لأوكرانيا

علي باكيز

١١

الطاقة ليست العامل الوحيد الذي يربط دول مجلس التعاون الخليجي بالأزمة الأوكرانية، حيث أن الاستقطاب الكبير الذي حصل عقب هذه الأزمة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وروسيا وأصدقائها من جهة أخرى، قد انعكس على المستوى الدولي بعامة، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة.

“

أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تعليماته إلى القوات المسلحة الروسية في 24 فبراير/ شباط 2022 بشن عملية غزو واسعة النطاق لأوكرانيا. فيما قررت الدول الغربية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فرض عقوبات على روسيا أقسى بكثير مما فرضته على أي دولة من قبل. وبذلك، أصبحت روسيا هي الدولة الأكثر تعرضاً لأقسى العقوبات في العالم. وعلى الرغم من كون هذه الحرب بعيدة نسبياً عن منطقة الخليج، إلا



ليست العامل الوحيد الذي يربط دول مجلس التعاون الخليجي بالأزمة الأوكرانية، حيث ان الاستقطاب الكبير الذي حصل عقب هذه الأزمة بين الولايات المتحدة وأصدقائها من جهة، وروسيا وحلفائها من جهة أخرى، قد انعكس على المستوى الدولي بعامة،

الطاقة كسلاح. إن اعتماد أوروبا بشكل كبير على روسيا في واردات النفط والغاز يجعل الدول الأوروبية ضعيفة في حال انقطاع إمداداتها من الطاقة. ومثل هذا السيناريو يبرز دول الخليج إلى الواجهة كمورد بديل للطاقة، ولهذا السبب يتطلب إدراج هذه الدول في الأزمة. إلا أن الطاقة

أنها اكتسبت أهمية متزايدة في نظر صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تعتبر مواقف هذه البلدان التي لديها أغنى احتياطيات في العالم من حيث الموارد الهيدروكربونية، هامة تجاه هذه الأزمة. ولطالما كانت الدول الأوروبية قلقة للغاية بشأن إمكانية استخدام



هذه الاتفاقيات ستقيّد مساحة الدوحة للمناورة بشكل كبير. لهذا السبب، إذا قررت روسيا وقف تزويد أوروبا بالغاز، فلن تتمكن الدوحة من تعويض هذا الغاز الطبيعي الذي كانت توفره موسكو إلى أوروبا. ولكن يمكن للدوحة بمساعدة الدول المصدرة للغاز مثل أذربيجان والجزائر ودول أخرى أن تتوجّع مجالات استيراد أوروبا للطاقة وتقليل اعتمادها على روسيا، إلا أن هذا النهج لا يمكن تنفيذه إلا بما يتماشى مع استراتيجية طويلة الأجل.

يمكّنا فهم لماذا انحازت قطر إلى أوكرانيا. حيث تعتبر الدوحة أحد الحلفاء المهمين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهي جهة فاعلة عاليّة في قطاع الغاز الطبيعي المسال، لكن ربما هناك بعض العوامل الأخرى قد أثّرت على قرار الدوحة باتباع سياسة موالية لأوكرانيا وجعلتها تؤكّد موقفها دون تردد. إن النقطة التي يتّجاهلها الخبراء لكن ينبغي أن يركزوا عليها أكثر هي أن قطر والكويت بجانب اعتبارهما حليفين للولايات المتحدة، فهما يران أنهما قريبان من أوكرانيا بسبب تجربتهما التاريخية. كلا الدولتين، كبلدين صغيرين، بقيتا وسط جهات فاعلة أكبر وأكثر قوّة، وواجهتا صعوبات كبيرة جراء السياسات العدوانية للدول المجاورة. حيث تضررت الكويت من غزو العراق عام 1990، بينما تعرضت قطر لحصار بقيادة السعودية عام 2017. وتعكس مواقف الدولتين في أزمة أوكرانيا تجاربهما التاريخية الخاصة إلى حد كبير. لذلك، تدعى قطر والكويت الدول أطراف الأزمة إلى الالتزام بالقوانين والأعراف الدوليّة



جاءت تصريحات مختلفة حول هذه المواقف القطرية والكويتية تجاه الأزمة. حيث حلّ معظم المراقبين السياسات الحالية لهذه الدول على أنها تنفيذ لتعليمات الولايات المتحدة. فيما يشير بعض الخبراء إلى أن عامل الطاقة متغير هام، ويقولون إن الدوحة التي تدعم أوكرانيا قد يكون لديها فرصة لزيادة إمدادات الغاز إلى الدول الأوروبيّة. وبشكل عام يشار إلى أنه إذا أوقفت موسكو صادرات الغاز الطبيعي إلى أوروبا، فهناك احتمال أن تقوم قطر بتعويض ذلك. إلا أن مثل هذه الفرضية لا تتوافق مع الواقع الحالي. وفي الوقت الذي تعتبر فيه قطر واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال (Liquefied Natural Gas-LNG) في العالم، إلا أن هناك جزءاً كبيراً من الغاز القطري يتم تصديره إلى دول شرق آسيا في إطار اتفاقيات طويلة الأمد. وفي حال ارتفاع الطلب من الغرب فجأة، فإن وعلى دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة. في الحقيقة، كان من المتوقع أن تتبّنى دول مجلس التعاون الخليجي موقفاً مؤيداً للولايات المتحدة في هذه الأزمة، لكن الظروف الإقليمية والتطورات الجارية تشير إلى أن الوضع أكثر تعقيداً من ذلك. حيث كشفت الأزمة الأوكرانية عن مواقف سياسية مختلفة لدى دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. والمثير للدهشة أن قطر والكويت فقط هما البلدان اللذان وقفا إلى جانب أوكرانيا بشكل ملموس أكثر من الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي. كما أن قطر والكويت فقط من بين الدول العربية أيدتا القرار المتخذ بشأن أوكرانيا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 2 مارس / آذار. وأدان قرار الجمعية العمومية هذا، الغزو الروسي لأوكرانيا، وطلب من موسكو سحب قواتها العسكريّة.

أن العلاقات السعودية الروسية تتطور بسرعة في السنوات الأخيرة. لكن هذا التطور لم يكن العامل الرئيسي في حسابات السعودية فيما يتعلق بالأزمة الروسية الأوكرانية. وعلى الرغم من ترحيب الرياض بارتفاع أسعار النفط، إلا أن التغيير الأهم في السياسة السعودية تجاه الأزمة هو موقف الشخصي لولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

لم يأخذ جو بايدن ولـي العهد السعودي محمد بن سلمان على مجمل الجد منذ أن أصبح رئيسا للولايات المتحدة، وفي هذا السياق، اعتبر ولـي العهد السعودي الغزو الروسي لأوكرانيا أنه فرصة للضغط على الإدارة الأمريكية. واعتقد محمد بن سلمان أن رفضه زيادة عرض النفط في السوق، يمكن أن يغير موقف بايدن تجاهه. لكن التحركات الأمريكية الأخيرة ضد إيران وفنزويلا تظهر أن خطط محمد بن سلمان قد تسفر عن نتائج عكسية. وأظهرت إدارة بايدن بوادر على أنها منفتحة تجاه تخفيف العقوبات ضد فنزويلا مقابل النفط. ولو أخذنا بعين الاعتبار إمكانية إبرام اتفاق نووي مع إيران قريبا، فإن رفض محمد بن سلمان زيادة إنتاج النفط سيزيد إيران بشكل غير مباشر إذا توصلت واشنطن إلى اتفاق مع طهران. وهناك أيضا احتمال أن تهتز صورة ولـي العهد أكثر في العواصم الأمريكية والأوروبية. ومع ذلك، سيظهر الوقت ما إذا كان محمد بن سلمان سيغير رأيه في وقت قريب أم لا. ■

إدارة بابا يدين أنّه مُنْعَى من أهمية أبو ظبي بالنسبة للولايات المتحدة، وببدأت في إبراز قطر التي تعتبر منافستها في الخليج، إلى المقدمة ضد أبوظبي. وبالمقارنة مع حقبة ترامب، فقد تم منح الدوحة الآن أدواراً إقليمية دولية أكثر أهمية. ومن الغريب أن الإمارات وروسيا تم اتهامها بدعم حملة ترامب الانتخابية قبل أن يصبح رئيساً في عام 2017.

أدى الموقف الإماراتي المؤيد لروسيا إلى العديد من الانتقادات الموجهة إلى أبو ظبي التي هي من المفروض أن تكون حليفة للولايات المتحدة. إلا أن أبو ظبي أخذت هذه الضغوطات في الاعتبار وحاولت تخفيف موقفها المؤيد لروسيا بأقل تكلفة من خلال الموافقة على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بإدانة موسكو. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الإمارات أنها ستضغط على منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لإنتاج المزيد من النفط من أجل خفض أسعار النفط المرتفعة بشكل كبير. لكن، لا يزال مبهمًا ما إذا كانت الإمارات ستبدل جهداً في هذا الاتجاه أم لا. وعلاوة على ذلك، هناك احتمال أن تعارض الدول الأعضاء الأخرى هذه الالتجاه.

وفي النهاية الأخرى، لو نظرنا إلى السعودية، سنرى أنها لم تؤيد موقف الولايات المتحدة في الأزمة الروسية الأوكرانية، وتمتنع عن الإدلاء بتصريحات حول الغزو الروسي لأوكرانيا وفي نفس الوقت ترفض تزويد السوق بالمزيد من النفط. بالإضافة إلى ذلك، صرّحت الرياض بأنها ملتزمة باتفاقية أوبك+ مع روسيا، وهذا تم تفسيره على أنه دعم سعودي لروسيا. جدير بالذكر

التي تحظر استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وحماية المدنيين المعرضين للخطر، وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية.

لو نظرنا إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، سنرى أن هاتين الدولتين تبنّتا مواقف مختلفة لأسباب مختلفة. حيث امتنعت الإمارات التي تعتبر المثل الوحيدة للدول العربية في مجلس الأمن، عن التصويت على القرار بتاريخ 26 فبراير/ شباط الذي تم اتخاذه لإدانة الغزو الروسي الأوكراني. بالإضافة إلى ذلك، تمنع أبو ظبي عن وصف هجوم روسيا على أوكرانيا بأنه غزو. وتبين من الاتصال الهاتفي بين بوتين وولي عهد أبو ظبي، أن الإمارات تدعم موقف روسيا، وأن الجانبين تصرفا بتنسيق بشأن الطاقة.

ولو أردنا توضيح السياسة الإماراتية المذكورة يجب التطرق إلى ثلاثة عوامل. أولاً، استمر التعاون بين أبوظبي وموسكو في الإزدياد في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية وحتى الأمنية. وتعتبر سياسات الإمارات في سوريا وليبية من أهم الأمثلة على هذا التعاون. العامل الثاني، هو أن موقف روسيا من إدانة الحوثيين في اليمن في مجلس الأمن كان مهما. فلم يكن بالإمكان إصدار قرار إدانة التي طالبت به الإمارات لولا دعم روسيا أو حيادها على الأقل. وبالفعل، أيدت روسيا في 28 فبراير/شباط مقترح إدانة مليشيات الحوثي الموالية لإيران وفرض حظر على الأسلحة ضدها. أما العامل الثالث والأهم، فهو أن الإمارات ليس لديها علاقات جيدة مع إدارة بايدن. ولو نظرنا من وجهاً نظر الإمارات، فإن

علي باكيز: أكاديمي وباحث في مركز ابن خلدون بجامعة قطر وباحث أول في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية في أنقرة.